مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (37) العدد (6) 2015
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (37) No. (6) 2015

تأثير زيادة أسعار صرف العملات الأجنبية وتذبذبها على كفاية رؤوس الأموال الخاصة من 2010 إلى 2014

الدكتور حسين القاضي *

محمد هاشم **

(تاريخ الإيداع 23 / 11 / 2015. قُبِل للنشر في 30 / 12 / 2015)

□ ملخّص □

هدفت الدراسة إلى أخذ عينة من المصارف (بنك قطر الوطني ، بنك بيمو ، بنك الشام الإسلامي) ومقارنة التغيرات التي طرأت على رؤوس أموالها من خلال الأثر الذي أحدثته تغيرات أسعار القطع الأجنبي فيها وفي نسبة كفاية رأس المال مما يؤثر في ضمان استمرارية هذه البنوك بحسب توصيات لجنة بازل(1+2+3) واستخلاص النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة واقتراح ما من شأنه المحافظة على رؤوس الأموال الخاصة العاملة من أي انهيارات أو تعثر تجاه المساهمين والمودعين والزبائن

إن لتغير أسعار صرف العملات الأجنبية آثاراً مباشرة وغير مباشرة على الاقتصاد، وعدم ثبات سعر صرف القطع الأجنبي يؤثر في القوة الشرائية للعملة المحلية عكسيا . حيث كلما ارتفع سعر صرف العملات الأجنبية تجاه العملة المحلية أدى ذلك إلى انخفاض القوة الشرائية للنقود .

وهذا ما ظهر جليا من خلال متابعتنا لأسعار صرف الدولار خلال سنوات الدراسة الخمس من عام 2010 سنة الأساس إلى عام 2014 حيث شهدت تذبذبات كبيرة في الأسعار مما أدى إلى انخفاض واضح في القوة الشرائية للعملة المحلية .

ولما كانت مهنة المحاسبة والتدقيق تعتمد في مخرجاتها من القوائم المالية بشكل رئيسي على ثقة الجمهور لنجاحها في تقديم خدماتها لجميع الأطراف التي لديها مصلحة في مخرجات هذه المهنة والتركيز بالدراسة على الزيادات الفعلية التي قامت بها تلك المصارف على رؤوس أموالها وهل كانت كافية لتحقيق المأمول منها في ظل الارتفاعات المتوالية والمتعاقبة على سعر صرف الدولار مقابل الليرة السورية بشكل متذبذب أثرت بها العديد من العوامل والظروف مما أدى إلى تأثر رؤوس الأموال وتراجعها .

الكلمات المفتاحية : مصرف – نقد أجنبي – سعر الصرف – مخاطر رأس المال – مخاطر السوق .

* **أستاذ – قسم المحاسبة – كلية الاقتصاد – جامعة دمشق – سورية .**

** **طالب دكتوراه – قسم المحاسبة – كلية الاقتصاد – جامعة دمشق – سورية .**

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (37) العدد (6) 2015
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (37) No. (6) 2015

The impact of increasing seed foreign currency exchange rates and the volatility of private capital adequacy From 2010-to 2014

Dr. Hussein Alkadi [*]
Mohamad Hashem [**]

(Received 23 / 11 / 2015. Accepted 30 / 12 / 2015)

□ ABSTRACT □

This study aimed to take a sample of banks (Qatar National Bank, Bemo Bank, Sham Islamic Bank) and compare the changes in their capital exchange rate changes on it in terms of the capital adequacy ratio which affects the continuity of these banks as recommended by the Basel (1-2-3) committee, draw conclusions reached by this study and propose what would maintain their own working capital from any failures of share holders, depositors and customers .

The change of foreign currency exchange rates has direct and indirect impacts on the economy .

The lack of foreign currency exchange rate stability negatively affects the purchasing power of the local currency; whenever the exchange rate of the local currency rises the purchasing power of the foreign currency declines. This is clearly evident through our follow up to the dollar exchange rate during the five years of study of 2010 to the year 2014 where the large fluctuations witnessed in prices led to a clear reduction in the purchasing power of the local currency.

The accounting and auditing profession based on outputs of the profession based on outputs of the financial lists mainly on the public confidence for its success in providing services to all parties and focus on the actual increases carried out by these banks on their capital was it enough to achieve the desired level under successive highs on the dollar exchange rate against the Syrian pond which led to affected capital and make it define .

Key words : Bank - Foreign currency – Exchange rate – Risk capital – Risk market .

[*]**Professor- Accounting - Faculty of Economy - Damascus University -Syria .**
[**]**Postdraduate Student - Accounting - Faculty of Economy - Damascus University - Syria.**

مقدمة :

يعد رأس المال في المصارف وسيلة لحماية المودعين ، وهو عامل أمان وثقة لهم لأن الجانب الأكبر من مصادر أموال المصرف هي من أموال المودعين وحسابات الاستثمار وهو غطاء أساسي لامتصاص الخسائر والأخطار المتوقعة والقدرة على امتلاك أصول ثابتة جديدة مما يعزز ثقة الجمهور وثقة الدائنين بالمصرف . كما أن لرأس المال في المصارف سمة معينة يمكن تحديدها بوظيفة الحماية لأموال المودعين من أية خسارة متوقعة ، كما أنه يقدم ويوفر الأموال المطلوبة للقيام بالوظائف والأعمال المطلوبة منه قبل تمكنه من الحصول على مصادر أموال أخرى تمكنه من تمويل المباني والتجهيزات الرأسمالية التي يستخدمها المصرف .

يتم إدارة رأس المال بالاعتماد على التوصيات والمقررات الصادرة عن الجهات التي تمارس الدور الرقابي على المصارف كمعايير أداء يمكن من خلالها تحديد المتطلبات المطلوبة لمواجهة المخاطر التي تتطلب وجود قيمة مقابلة من رأس المال تكفي لمواجهة الخطر الذي يرافق نشاط البنك المصرفي .

إن ظاهرة التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية، والتي غالباً ما تؤدي إلى انخفاض مستمر في القوة الشرائية للنقود المحلية ، والتي تعد معياراً للقيمة قد يتفاوت من دولة لأخرى وهذه الظاهرة تشكل تحدياً حقيقياً أمام كفاية رأس المال .

وقد ارتبط بها كل من الفكر الاقتصادي والفكر المالي ، وذلك لأنها ظاهرة تتصل بالكثير من العلاقات التي تربط بين العوامل والقوى المؤثرة في حركة المتغيرات الاقتصادية وأهمها ما يلي: (عناية، 1985) حركة مستويات الأسعار، وحركة النمو الاقتصادي، وحركة استحداث التنمية في مختلف الاقتصاديات.

من جهة أخرى تعتمد مهنة المحاسبة والتدقيق بشكل رئيسي على ثقة الجمهور لنجاحها في تقديم خدماتها لجميع الأطراف التي لديها مصلحة في مخرجات هذه المهنة ، وعلى الرغم من أن هناك العديد من أوجه التضارب بين مصالح الأطراف المختلفة (الادارة – حملة الأسهم – أصحاب رأس المال – حملة السندات والمقرضون – العمال – العملاء والموردون – المجتمع الخارجي ....الخ) (السقا ، 2002) فإنه لا بد من أن يأخذ مزاولو هذه المهنة في الحسبان المصالح المتنوعة لتلك الأطراف التي تستخدم المعلومات المحاسبية لاتخاذ القرارات الاقتصادية المناسبة .

كما ويجب أن يكون واضحاً أن مستوى الأصول في تغير مستمر مع تغير مستوى نشاط المنظمة ، لذا يجب أن تؤخذ هذه التغيرات في الحسبان عند اتخاذ القرار بخصوص ادارة الأصول ، وأن يظهر أثر هذه التغيرات في القوائم المالية ويبدي المدقق الخارجي رأيه بها ،حيث إن نظام تسعير الأصل الرأسمالي يخدم بشكل أساسي فهمنا في تقرير سعر الأصل . (andre f perolde ، 2004)

وحالياً توجد الآن وجهة نظر تحظى بالقبول لتعريف المراجعة التالية "نشاط لتقليل المخاطر في المعلومات إلى مستوى مقبول اجتماعيا وتقديمها إلى مستخدمي القوائم المالية حيث يقع النشاط الاقتصادي في ظروف من مخاطر الأعمال على تنوعها لاسيما المصرفية منها" (حماد ، 2004)

ويلخص الشكل التالي توزيع الخسائر التي يمكن أن تواجه البنوك نتيجة وكيف يمكن تغطيتها. الشكل يبين توزيع الخسائر

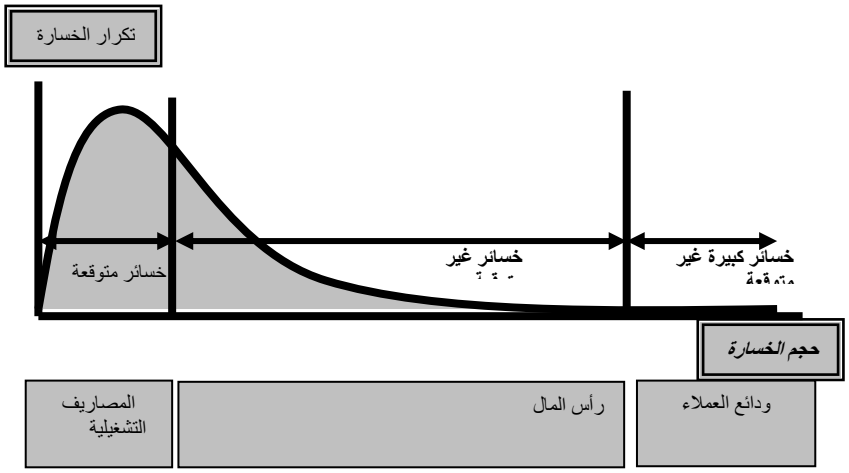

الشكل–1– (حسن.2005)

بالنظر إلى الشكل السابق يلاحظ انه كلما قلت مساحة الجزء تحت المنحنى(**خسائر كبيرة غير متوقعة**) فإن ذلك يعني ارتفاع درجة ملاءة البنك حيث إن تلك المساحة تمثل احتمالية وقوع خسارة بحجم لا يكفي رأس المال لتحمله، وعليه فكلما زاد رأس المال قلت هذه الاحتمالية أي المساحة تحت المنحنى.

مشكلة البحث:

أخذت الدراسات الاقتصادية على عاتقها التخفيف من حدة النظرة التشاؤمية للتغيرات المتتالية على أسعار صرف العملات الأجنبية تجاه العملة المحلية كظاهرة اقتصادية مرفوضة، وبدلاً من ذلك كُيفت هذه الظاهرة كمؤشر إيجابي لتحفيز النمو الاقتصادي المنشود.

ولقد اختلفت الآراء حول طبيعة ودور المدقق الخارجي في تلبية حاجات مستخدمي القوائم المالية في ظروف اقتصادية استثنائية، ومن هنا تظهر مشكلة تحديد العلاقة بين التقرير الصادر عن مدقق الحسابات وتأثيره على قرارات المستثمر السابقة والمتمثلة في تداول وشراء أسهم المصرف المطروحة للاكتتاب على زيادة رأسماله ، و اللاحقة المتمثلة في العائد على السهم وربحيته والجدوى الاقتصادية من امتلاكه أو إعادة بيعه في السوق .

إن قرار رفع رؤوس أموال المصارف السورية الخاصة وخلال مدة محددة يضعها أمام مشكلة إيجاد الآلية المناسبة للتطبيق وبتحديات ذات شقين :

الأول في حال قررت إدارة المصرف الزيادة ورفع رأسمالها للحد الأدنى المطلوب لأن من مصلحتها الاستمرار في السوق السورية، فعليها تحقيق ذلك بالسرعة القصوى لا سيما في ظل الانخفاض الحاصل في القوة الشرائية للعملة المحلية تجاه العملات الأجنبية .

الثاني في حال قررت الإدارة عدم تحقيق هذه الزيادة لعدم وجود مصلحة لها فيها لخشيتها من عدم قدرتها على تحقيق مستوى ربحية مقبول يتناسب مع مجموع حقوق الملكية بعد رفع الحد الأدنى لرأس المال حسب خبرتها وتجربتها خلال السنوات المنصرمة لها في السوق السورية، والتي من المتوقع تأثيرها على استمرارية المصرف.

أهمية البحث وأهدافه :

تنبع أهمية هذه الدراسة من كونها من الدراسات المحدودة حسب علم الباحث التي تمت على المصارف السورية الخاصة. كما إن نتائج هذه الدراسة تساعد عددا من الجهات سواءً كانوا أفراداً أو مؤسسات وذلك للمحافظة على استثماراتهم وتحقيقها لأكبر عائد ممكن مقابل تحمل أقل الخسائر، أما بالنسبة للمودعين تكمن الأهمية من خلال الاطمئنان على استرجاع ودائعهم من ناحية والفوائد المفروضه عليها من ناحية ثانية، أما المالكين فمن اجل تعظيم رؤوس أموالهم وتعظيم الأرباح المترتبة على هذه الأموال، هذا بالإضافة إلى حاجة إدارة المؤسسات المصرفية للتعرف على مؤشرات النجاح والفشل لتمكينها من اتخاذ الإجراءات والتدابير الاحترازية لحمايتها من مخاطر الرفع المالي والرفع التشغيلي، كما يستفيد من هذه الدراسة الجهات صاحبة العلاقة من خلال اتخاذ إجراءات وقائية تجنبا لحدوث أزمات مالية تؤثر على الاقتصاد الوطني.

ويكشف البحث عن الواقع الفعلي للآثار الناتجة عن عدم أخذ أثر هذه الظاهرة في الحسبان عند إعداد القوائم المالية المعدة والمنشورة في المصارف ، وضرورة تعديلها مما من شأنه أن يساعد على تقديم قوائم مالية متوافقة مع ظاهرة التغيرات في الأسعار.

في ضوء ما تم استعراضه أعلاه فإن البحث يهدف إلى ما يلي :

يتمثل الهدف الرئيسي لهذه الدراسة في تحديد العوامل المؤثرة في درجة كفاية راس المال لدى المصارف السورية، وذلك لإبراز الدور الذي تمارسه هذه المؤشرات في تدعيم مصداقية النظام المالي والمصرفي ، وما يترتب على ذلك من تحقيق المبادلة المناسبة بين المخاطرة المصرفية والعائد وانعكاس ذلك في تعظيم قيمة المصارف السورية.

هذا وتستمد الدراسة أهميتها من أهمية لحظ ظاهرة التغير في أسعار صرف العملات الأجنبية وأثرها على القياس والإفصاح المحاسبي في القوائم المالية المعدة والمنشورة في المصارف الخاصة السورية.

1- معرفة أثر زيادة رأس مال المصارف السورية الخاصة في القوائم المالية والتغييرات التي أحدثها في حقوق الملكية ومن حيث العائد الاستثماري وربحية السهم وسعره.

2- بيان مدى استجابة مهنة المراجعة والتدقيق لتوقعات وطلبات مستخدمي القوائم المالية وواجبات ومسؤولية مدقق الحسابات في تحقيقها من خلال سلامة تقريره .

3- وذلك في ظل التغير في أسعار صرف العملات الأجنبية التعرف على مدى مصداقية وعدالة إعداد القوائم المالية، ، كما ويهدف البحث إلى التعرف على كيفية معالجة أثر هذه الظاهرة عند إعدادها، وتحديد الدخل ومكوناته بشكل سليم بهدف الحفاظ على رؤوس الأموال،

4-واقتراح بعض التوصيات التي من شأنها المساهمة في تشجيع تطبيق محاسبة التضخم (التغيرات في مستويات الأسعار).

و ما يتحتم الاهتمام به من قبل المدقق الخارجي في مخاطر التدقيق هو (مخاطر الأعمال) والتي تهم المصارف وتدعم استمراريتها ، وذلك بعد تزايد رفع القضايا من قبل المتضررين من القوائم المالية للشركات التي تعرضت للخسارة بعد أن أظهرت نتائجها أن جميع قوائمها المالية بحالة جيدة ولم تظهر فيها أية علامة من علامات الخلل ومخاطر الأعمال (دحدوح – القاضي ، 2009)هي"المخاطر التي تنتج عن حالات ، وأحداث ، أو ظروف ، أو أفعال مهمة ، والتي يمكن أن تؤثر سلبيا في قدرة المنظمة في انجاز أهدافها وتنفيذ استراتيجيتها ، قد تنتج هذه المخاطر من وضع أهداف واستراتيجيات غير مناسبة " .

فروض الدراسة :

لقد اعتمدت الدراسة في إجابتها على مشكلة الدراسة وتحقيق أهدافها على الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى: إن اتخاذ المصرف قرار بعدم زيادة رأسماله إلى الحد المطلوب وخلال المدة المحددة بالقانون يولد مخاطر حول استمرارية المشروع .

الفرضية الثانية : ان عدم زيادة رأسمال المصارف الخاصة إلى الحد المطلوب ممكن أن يظهر مخاطر مصرفية (تشغيل – مالية – سوق) تشكل فيما بينها مظاهر لمخاطر ضمنية أو ملازمة تؤثر في نسبة كفاية رأس المال.

الفرضية الثالثة : إن الاعتماد على أساس التكلفة التاريخية في ظل تغير أسعار صرف العملات الأجنبية يؤدي إلى تشويه الدخل وتوزيع أرباح صورية ، ويؤدي إلى عدم المحافظة على رأس المال المستثمر سليما.

الفرضية الرابعة : إن إحداث تغيير جوهري في هيكل وحجم رأس مال المصرف يتطلب توضيح أثرها على القوائم المالية ومدى عدالة وشفافية البيانات خدمة للمستثمرين والمضاربين في سوق دمشق للأوراق المالية .

الفرضية الخامسة : إن قصور عرض القوائم المالية وفقاً لأساس التكلفة التاريخية في ظل التغيرات الحاصلة في أسعار صرف العملات الأجنبية لا يتفق مع مفهوم الإفصاح المحاسبي عن كافة المعلومات التي يتعين إعلام مستخدمي القوائم المالية بها، والتي تساعدهم في اتخاذ قرارات مستقبلية.

منهجية البحث :

اعتمد الباحث في دراسته على أسلوبين لدراسة أثر التغيرات الحاصلة في أسعار صرف العملات الأجنبية على الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية في المصارف السورية وهما:

الدراسة النظرية: اعتمد الباحث في دراسته النظرية على دراسة البيانات الثانوية المنشورة حول الموضوع، و وتم الحصول عليها من خلال الكتب، الدوريات،المراجع، مواقع الإنترنت، والدراسات السابقة، وغيرها، وقد اعتمد في دراسته النظرية على أسلوب المنهج الاستقرائي.

الدراسة التطبيقية:ويتناول فيها الباحث اعتماد تطبيق التعديلات اللازمة على البيانات المصرفية التي من شأنها إظهار آثار التغير الحاصل في القوة الشرائية للعملة المحلية من خلال قياسها حسب سعر الدولار المعتمد لكل عام. ومن ثم إعادة تحويله لليرات السورية حسب سعره في سنة الأساس ، ومن ثم إجراء المقارنات اللازمة على سنوات الدراسة واستخلاص النتائج وتقديم التوصيات والمقترحات اللازمة ، وقد اعتمد الباحث في دراسته التطبيقية على أسلوب المنهج الاستنباطي.

الدراسات السابقة:

***دراسة(** فراس رجاء الدين بك الشريف– 2014) بعنوان «أثر كفاية رأس المال على السياسة الائتمانية للمصارف». هدفت الدراسة إلى السعي لتبيان العلاقة بين مؤشرات رأس المال المصرفي ومؤشرات المخاطر الائتمانية لدى المصرف التجاري السوري وبيان أثر نسبة كفاية رأس المال على السياسة الائتمانية للمصارف والتعرف على المعايير والإجراءات المطبقة في سورية ومدى توافقها مع معايير بازل2 الدولية .

ومن أبرز النتائج التي توصل إليها: اهتمام السلطة النقدية بإصدار تعليمات بخصوص تطبيق مقررات بازل 2 فيما يتعلق بالملاءة المصرفية وقياس كفاءة رأس المال، أدى تضاعف كفاءة الأموال الخاصة للتجاري السوري في استيعاب مخاطر الموجودات نتيجة زيادة رأس المال، وهذا ما يمنح المصرف قدرة أوسع لتوظيف أمواله في عدة مجالات ائتمان ، كما وأظهرت الدراسة العملية أن قيام المصرف بتنويع محفظته الائتمانية من شأنه أن يؤدي إلى تحقيق المبادلة والانسجام بين العائد والمخاطرة من جهة والالتزام بكفاية رأس المال من جهة أخرى.

*** دراسة** (حسن أحمد–2008) بعنوان، "دور معايير لجنة بازل لكفاية رأس المال في تطوير العمل الرقابي في القطاع المصرفي في سورية " هدفت لدراسة الرقابة المصرفية وأهم الأسس التي تعتمدها في أداء المهام الموكلة إليها ودراسة أهم معايير لجنة بازل وما تتضمنه من إرشادات وتعليمات تمس صلب العمل الرقابي ، حيث توصل إلى نتائج أهمها أنه يؤدي رفع حجم الأموال الخاصة الصافية لتحقيق نسبة كفاية رأس المال التي تفرضها معايير بازل 2 إلى ارتفاع كلفة الإقراض نتيجة إتباع المصارف سياسة إقراض مشددة وتحويل جزء من رأسمالها لمواجهة المخاطر وبالتالي خفض حجم الائتمان الممنوح للمشروعات الصغيرة مما يؤدي إلى خسارة هذه المشروعات .

***دراسة(** jaun blanco–2000) بعنوان « فعالية متطلبات كفاية رأس المال المصرفي »

ركزت هذه الدراسة على تحليل فعالية كفاية رأس المال الرقابي في المصارف الادخارية واقترحت الدراسة بعض النماذج الخاصة بأنظمة السوق وذلك لتحديد النسبة المثلى من كفاية رأس مال لدى المصارف بما ينسجم والتعليمات الرقابية على تحليل سلوك المصارف باستخدام النماذج،وأبرز ما خلصت إليه الدراسة أن عوامل السوق وقوة العرض والطلب تلعب دوراً هاماً في تحديد رأس المال الأمثل،إضافة إلى تعليمات السلطة النقدية التي تسهم في ضبط ومتابعة رؤوس أموال المصارف لتجاوزها دون الحد المسموح به لمعدل كفاية رأس المال .

***دراسة** (thilo pausch & peter welzel 2002–) بعنوان «المخاطرة الائتمانية ودور كفاية رأس المال الرقابي»

ركز البحث على تحليل كل التغيرات في كفاية رأس المال والودائع على محفظة القروض ، واهتم بتحديد وتوضيح العلاقة التي ترتبط مابين رأس المال المصرفي والموجودات الموزونة بالمخاطر، حيث اختبرت الدراسة السلوك الحيادي لمخاطر الائتمان وإدارة مخاطر محفظة القروض وعلاقتها بأسعار الفوائد والمشتقات الائتمانية وفقاً لمقررات بازل 2 ، وبين كيف أن أخذ الحيطة يمكن أن يخفض من المخاطر ومن التكاليف المترتبة على رأس المال الإضافي لمقابلة المخاطر وتوصل إلى عدة نتائج أبزها الاعتماد الكامل على التحوط لأن زيادة حقوق الملكية يتطلب تكلفة أكبر من معدل الفائدة ، فلابد من تخفيض إجمالي التسهيلات الائتمانية المقدمة ، علاوة على ذلك فإن المتطلبات القانونية للإشراف والرقابة على رأس المال المصرفي تتطلب من التي تستخدم التحوط أن تفصح عن ذلك في قوائمها المالية ، وان تفصل القرارات المتعلقة بمعدلات الفوائد .

الإطار النظري للبحث:

أولاً – مفهوم رأس المال (capital) و**التغيرات التي تطرأ عليه :**

إن أي تغيير جوهري يطرأ على المركز المالي أو على القوائم المالية نتيجة حدوث ظروف وأحداث طارئة أو نتيجة الامتثال لقرارات وتعليمات السلطات المختصة ويكون لها تأثير مباشر في المركز المالي يتطلب الكشف عنها وتوضيحها من قبل المدقق الخارجي (auditor) وتسليط الضوء عليها ، مثل تزايد التكاليف – *نقص رأس المال العامل* – نسب مالية رئيسية معاكسة – تأخر صرف أرباح الأسهم – رفض الموردين التعامل بالآجل مع المنشأة – عدم الالتزام بالاشتراكات القانونية الخاصة برأس المال – البحث عن مصادر أو أساليب جديدة للتمويل.....الخ (حماد ، 2004)

وقد صدر قانون زيادة رؤوس أموال(capital increase)المصارف السورية رقم (3) تاريخ 2010/1/4 الذي عدل بعض المواد لكل من القانون رقم (28) لعام 2001 والقانون رقم (35) لعام 2005 الذي حدد رأس مال المصارف التجارية الخاصة لتصبح /10/ مليار ل.س بدلا من /1.5/ مليار ل.س للتقليدية و /15/ مليار ل.س بدلا من /5/ مليار ل.س للإسلامية .

وعليه بدأت بالفعل بعض المصارف الخاصة بزيادة رأسمالها إما عن طريق ضخ مبالغ جديدة من قبل الملاك وكبار المساهمين لزيادة وتوسيع حصصهم بنفس النسبة ، أو عن طريق رسملة الأرباح المحتجزة .

ومن المفيد الاستعراض وبصورة موجزة لمفهوم رأس المال ومتطلباته من خلال الإطار العام لتطبيق بازل 2 فيما يلي (حشاد ، 2005) : إن مصطلح كفاية رأس المال (Efficiency of Capital) بشكل عام يهدف إلى قياس التوظيفات التي تتسم بالخطرة وحسابها إلى أموال البنك الخاصة والتي يجب عليها أن تعادل بحد أدنى نسبة 8% من التوظيفات الخطرة ، وبالتالي فإن التوسع في التوظيفات والاستثمارات تزداد معها التوظيفات المرجحة بالمخاطر وبالتالي

تنخفض نسبة كفاية رأس المال ، وعند ملامسة كفاية رأس المال مستوى 8% سوف يقوم المصرف بزيادة رأسماله لكي لا يخالف القوانين والأنظمة .

- **كفاية رأس المال (Capital Adequacy)** وتعرف بأنها الإحاطة والحذر من المخاطر بمختلف أنواعها، والتي قد تتعرض لها البنوك التجارية من عملياتها التشغيلية، وهذا المتغير يمثل المتغير التابع، والذي يمكن التعبير عنة من خلال المعادلة التالية: **معدل حقوق الملكية للأصول الخطرة=** حقوق الملكية / الأصول الخطرة

وتعرف الأصول الخطرة بأنها كافة الأصول باستثناء الأصول السائلة (النقد والأرصدة لدى البنك المركزي وأرصدة لدى بنوك ومؤسسات مالية)، ومن أمثلة الأصول الخطرة القروض بضمان أو بدون ضمان والأوراق المالية الأخرى(الاستثمارات طويلة الأجل) (خريوش وآخرون، 2004). وتوضح هذه النسبة العلاقة بين مصادر رأس مال البنك والمخاطر المحيطة بموجودات البنك وأي عمليات أخرى. وتعد نسبة كفاية رأس المال أداة لقياس ملاءة البنك أي قدرة البنك على تسديد التزاماته ومواجهة أية خسائر قد تحدث في المستقبل. بمعنى آخر تعد زيادة كفاية راس المال في البنوك مؤشر حماية لأموال المودعين، بحيث تساعد في تخفيض مخاطر الأزمات التي من الممكن أن يتعرض لها البنك وخاصة تكاليف الإفلاس (الكور،2010).

- **مخاطر راس المال** (Capital Risk) تمثل احتمالية عدم قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته، و يعجز البنك عن الوفاء بالتزاماته حينما تواجه حقوق ملكية سالبة، وتحدد صافي حقوق الملكية للبنك بالفرق بين القيمة السوقية لأصولها و القيمة السوقية لخصومها. ويمكن قياس مخاطر راس المال كالتالي:

مخاطر رأس المال= رأس المال المدفوع / الأصول المرجحة بالخطر

ويمثل رأس المال المدفوع راس المال المستثمر، أما الأصول المرجحة بالخطر فتمثل كافة الأصول باستثناء النقدية والأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية. وتقيس هذه النسبة المدى الذي ينخفض فيه قيمة الأصول قبل أن يؤثر ذلك في أموال المودعين والمالكين. وتحصل مخاطر راس المال عندما تنخفض القيمة السوقية لأصول البنك إلى مستوى اقل من القيمة السوقية لخصوم البنك(الجنابي، 2005). وقد دلت الأدبيات المالية والمصرفية إلى وجود علاقة وطيدة بين مخاطر راس المال وكفاية راس المال المتمثلة بمعدل حقوق الملكية للأصول المرجحة بالخطر. وهذا يعني أن زيادة مخاطر راس المال تتطلب زيادة كفاية راس المال لمواجهة مخاطر الاستثمار، الأمر الذي يستوجب على البنك في المحصلة النهائية زيادة حقوق الملكية لمواجهة مخاطر راس المال.وبالتالي يتبين أن العلاقة بين مخاطر راس المال وكفاية راس المال علاقة عكسية بمعنى أن ارتفاع مخاطر راس المال تودي إلى انخفاض كفاية راس المال (ملاءة البنك) والعكس صحيح.لا سيما وأن المصارف كانت تشكو من عدم إمكانية توظيف السيولة الفائضة لديها عبر تمويل المشاريع الاستثمارية وبخاصة في القطاع العام ،حيث يلاحظ سيولة فائضة لا توظف في تسهيلات ائتمانية مباشرة ولا استثمارات بحدود 58-60 % من موجوداتها وهي نسبة عالية (الميداني ، 2010) .

وإذا كانت أسعار الأسهم تعكس كافة المعلومات المتاحة ، فان السؤال الحرج الذي يطرح هو تحديد المدى الذي يكون خلاله المدقق الخارجي مسؤولاً عن دقة تلك المعلومات ، حيث تبين ان هناك أنواعاً معينة من التحفظات قد أدت الى احداث تعديل جوهري في أسعار الأسهم في اليوم الذي أعلن فيه عن الرأي . (لطفي ، 2008)

وعلى أثر هذه الزيادة المرتقبة لرأس المال يمكن أن تظهر مخاطر مصرفية تشكل فيما بينها مظاهر المخاطر الضمنية أو الملازمة أمام المدقق الخارجي مثل : مخاطر التشغيل – مخاطر مالية– مخاطر السوق. (حماد ، 2004)

ومن أجل المحافظة على الأداء المالي للبنوك بوصفها إحدى الأدوات الاستثمارية الهامة التي تستخدم في رفع الكفاءة الاقتصادية ورفع معدلات النمو الاقتصادي، فإنه أصبح لزاماً على المصارف في القطاعين العام والخاص دراسة العوامل المؤثرة على درجة كفاية راس المال المصرفي للوقوف على التحديات والصعوبات لمعالجتها ووضع الحلول المناسبة بشأنها.

ثانياً – مفهوم التضخم (Inflation) وأثره على القوائم المالية :

الآثار المحاسبية الناتجة عن تجاهل التضخم على قائمة المركز المالي:

لا يقف تأثير التضخم عند تحديد نتائج الأعمال فحسب، بل يتعداه إلى جميع عناصر ومفردات المركز المالي أيضا، ومن ثم فإن قائمة المركز المالي تحتوي على أرصدة سليمة لأصول وخصوم المنظمة . **(عليان وادي ، 2006)**

ومع مرور الزمن يزداد هذا الأثر، ولا تعبر الميزانية العمومية للمنشأة وقت التضخم عن المركز المالي بسبب اختلاف وحدات قياس عناصر الميزانية، وعدم تعبير معظم هذه العناصر عن القوة الشرائية العامة لوحدة النقود وقت إعداد الميزانية وبالتالي عدم تمثيل القيم المحددة للعناصر المقاسة باستخدام هذه الوحدات للقيم الحقيقية للأصول (علي، 1989) أن عدم احتساب أثار التغيرات في الأسعار على بنود القوائم المالية يؤدي إلى صعوبة استقراء وفهم الأرقام الواردة في القوائم المالية، حيث تختلط الأرباح الصورية بالأرباح الحقيقية مما يجعل من الصعوبة بمكان قياس ربحية الوحدة الاقتصادية قياساً صحيحاً .

إن محاسبة التضخم لها هدفان رئيسيان هما :) (Norby ، 1981)

1–تصحيح الحسابات المعدة وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية (Historical Cost) لتبيان القيمة الحقيقية والأصول التي تستخدم في الإنتاج، وأيضاً تكلفة البضاعة المباعة والاستهلاك، ولكي تمنع تآكل رأس المال خلال التضخم.

2–لإزالة ظاهرة الخداع النقدي التي ترتبط بالتضخم بتقليل الحسابات الى المجالات الحقيقية (الربح الحقيقي) .

الآثار المحاسبية المباشرة على العناصر النقدية للمركز المالي:

ويمكن بيان أثر التضخم المترافق مع تغيرات أسعار صرف العملات الأجنبية في العناصر النقدية كالتالي:

1–يترتب على حيازة الأصول النقدية خلال فترة الارتفاع في المستوى العام للأسعار خسائر في القوة الشرائية (Purchasing Power) ، لأن قيمة المقدار الثابت من وحدات النقدية بما تنطوي عليه من قوة شرائية يمكن تحويلها إلى سلع وخدمات سوف تنخفض بحيث تصبح هذه القيمة مساوية لعدد أقل من وحدات النقدية بسبب انخفاض القوة الشرائية لوحدة النقد، والعكس في حالة الانخفاض في المستوى العام للأسعار . (عليان وادي ، 2006)

2–يترتب على الخصوم النقدية في فترة الارتفاع في المستوى العام للأسعار مكاسب في القوة الشرائية لأنها تمثل التزامات مقاسة بوحدة نقد تقل قوتها الشرائية عن وحدة النقد وقت ظهرت هذه الالتزامات، والعكس في حالة الانخفاض في المستوى العام للأسعار. ويمكن تحديد المكاسب والخسائر الناتجة عن الاحتفاظ بهذه العناصر خلال الفترة المحاسبية على أساس صافي مركزها النقدي في تاريخ معين والذي يتمثل في الفرق بين الخصوم النقدية والأصول النقدية ففي حالة ارتفاع المستوى العام للأسعار إذا كان المركز المالي موجباً أي إن إجمالي الأصول النقدية أصغر من إجمالي الخصوم النقدية فإن ذلك يؤدي إلى تحقيق المنظمة لخسائر في القوة الشرائية. (شحاتة، بدوي، 2002)

وإذا كان المركز المالي سالباً أي إن إجمالي الأصول النقدية أكبر من إجمالي الخصوم النقدية فإن ذلك يؤدي إلى تحقيق المنظمة لأرباح في القوة الشرائية والعكس في حالة انخفاض المستوى العام للأسعار.

ويرى(سليم، 1997) إنه إذا تمكنت المنظمة من الحصول على قروض أو ديون طويلة المدى وبأسعار فائدة مناسبة، فإن ذلك يعد حماية ضد انخفاض القوة الشرائية للنقد.

3-تآكل رأس المال : قد تستخدم بعض الوحدات الاقتصادية الربح استخداماً داخلياً كإجراء توسعات وبعض الوحدات قد تعتبر أرباحها في ظل مبدأ التكلفة التاريخية ربحاً قابل للتوزيع وبالتالي تقوم بتوزيعه بعد دفع الضرائب عليه وهي بذلك تقوم بتوزيع جزء من رأس المال بطريقة قد تؤثر في تصفية الوحدة الاقتصادية . (شعبان، 1986)

ولكن نتيجة لوجود فرض ثبات القوة الشرائية للنقود (the power of money to purchase) قائماً حتى اللحظة من قبل المحاسبين رغم تجاهله للوضع الاقتصادي، وحيث أن المحاسبة نظاماً للمعلومات المعدة لمستخدمي القوائم المالية والتي أكد عليها في عام 1975 المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين(AICPA) عندما حدد هدف المحاسبة على أنه :توفير المعلومات التي يمكن أن تكون ذات فائدة في اتخاذ القرارات الاقتصادية وأنه إذا تم توفيرها ستحقق مزيداً من الرفاه الاجتماعي ."فأصبح هناك حاجة ماسة لتكييف المعلومات المحاسبية مع أثر هذه الظاهرة الاقتصادية، ولكي تكون المعلومات المحاسبية أكثر واقعية ومنطقية و ذات قيمة للفئات المختلفة والتي تعتمد عليها في رسم سياستها المالية و اتخاذ قراراتها على المعلومات المحاسبية الملائمة والمناسبة و حيث إن مخرجات النظام المحاسبي عبارة عن القوائم المالية فلا بد أن تكون القوائم المالية متوافقة مع ظاهرة التغيرات في الأسعار.

الجانب العملي للدراسة :

يحاول الباحث في هذا البحث تسليط الضوء على تأثير التغير الحاصل في القوة الشرائية للنقود وانعكاسه في رؤوس أموال المصارف الخاصة السورية ، وسنعتمد على سعر سلعة تصلح كميزان للمقارنة كونها ذات قيمة مسعرة من قبل مرجعية مختصة لتحديد أسعار صرف العملات الأجنبية (الدولار) والتقلبات التي تطرأ عليه حيث تعرضت العديد من الدراسات والتحليلات الاقتصادية الإحصائية لواقع العمل المصرفي مؤخراً ، نلاحظ أن القاسم المشترك لأغلب تلك البيانات هو قياسها إلى ما كانت عليه في سنة الأساس (قبل حدوث التغيرات والتقلبات الإقتصادية) أو من سنة لأخرى ، وهذا ما يصح أن نقول عنه معدلات التغير في البيانات .

وذلك للوقوف عند حقيقة وجوهر طلب هذه الزيادة لرؤوس أموال المصارف (شكلياً كان أم حقيقياً) بموجب القانون رقم 3 لعام 2010 ، وهل سعت المصارف لتحقيق هذه الزيادة؟ وهل حققت المرجو منه لمن أداها ضمن إمكانياته وتطلعاته؟

وعليه سيعمل الباحث بداية على عرض البيانات المالية للأعوام الثلاثة (فترة الدراسة) كما وردت ضمن التقارير المنشورة لعينة من المصارف الخاصة السورية (قطر الوطني ، الشام ، بيمو) على موقع هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية كما هي بالليرات السورية. ومن ثم سيعمل الباحث على تحويل بنود هذه المراكز المالية إلى دولارات بحسب السعر المعتمد بنشرات أسعار الصرف الصادرة عن مصرف سورية المركزي لعامي (2013 ، 2014) كل بحسب السعر المعتمد بتاريخ 12/31 من كل عام .

في المرحلة التالية سيعمل الباحث على إعادة هذه البنود بالدولار إلى الليرات السورية بحسب سعر الدولار الذي كان معتمدا بتاريخ سنة الأساس 2010/12/31 للمقارنة على أساسها بين الأعوام الثلاثة للوقوف على التغيرات

والتبدلات التي طرأت نتيجة انخفاض قيمة العملة(Currency Depreciation) المحلية وقوتها الشرائية نتيجة التغيرات في المستوى العام للأسعار من خلال الانخفاض الذي طرأ على القوة الشرائية للنقود خلال أعوام الدراسة ،

سيركز الباحث في دراسته على الزيادات الفعلية التي قامت بها هذه المصارف ، وهل كانت حقيقيه في ظل هذه الظروف الطارئة؟ والضغوط التي تعرضت لها عملتنا المحلية والذي ظهر جلياً في الارتفاعات المتعاقبة على سعر صرف الدولار مقابل الليرة السورية (صعوداً أم هبوطاً) على شكل ذبذبات وترددات أثرت بها العديد من العوامل والإجراءات والظروف وذلك من خلال المقارنة والقياس للمبالغ الواردة للبنود المالية والنقدية والقيمة الفعلية التي تمثلها وتقدرها على أرض الواقع .

مع الإشارة إلى أن العملة السورية ليست مرتبطة بالدولار ، حيث كما صرح مصرف سورية المركزي أكثر من مرة أن هناك تنوعاً في سلة العملات المعتمدة من قبله، حيث لا يوجد اعتماد كامل على الدولار ، إلا أنه تم الاعتماد عليه في الدراسة كعملة من بين العملات والتي هي أيضا بدورها تتأثر في ارتفاع سعر صرفه أو انخفاضه .

يحافظ البنك على رأس مال مناسب لمواجهة المخاطر التي تلازم أنشطته المختلفة ، وتتم مراقبة مدى كفاية رأس المال من خلال النسب الصادرة عن مجلس النقد والتسليف والمستندة إلى مقررات لجنة بازل الدولية .

إن أهمية كفاية رأس المال تأتي من كونه مصدر أساسي لمواجهة المخاطر المتعددة التي قد تواجه البنك ، وفي سبيل ذلك يعمل البنك وبشكل مستمر على تحسين ورفع كفاءته في إدارة المخاطر التي قد تواجه نشاطات وتوظيفات البنك ، كما يقوم بوضع الأسس الكفيلة بتخفيض التعرض لهذه المخاطر قدر الإمكان لتجنب الخسائر التي قد تؤثر في متانة رأس المال ، إلى جانب تعزيز إجراءات الرقابة الداخلية والامتثال لها مما يساعد في تحقيق أهداف كفاية رأس المال .

وكما هو موضح في الجداول أدناه رقم (1,2,3,4) يتكون رأس المال التنظيمي من صافي الأموال الخاصة الأساسية والأموال المساندة ، وتتضمن الأموال الخاصة الأساسية رأس المال المكتتب به والاحتياطيات والأرباح المدورة بعد أن يتم تنزيل قيمة الموجودات غير الملموسة والخسائر المتراكمة المحققة يتم قياس المخاطر عند احتساب كفاية رأس المال وفقا لأسلوب المؤشر الأساسي ، حيث يتم قياس مخاطر الائتمان وفقا للتصنيف الائتماني إن وجد ووفقا لأوزان التثقيل المذكورة في تعليمات مجلس النقد والتسليف وذلك بعد طرح المؤونات والضمانات المقبولة ، أما بالنسبة لمخاطر السوق فتتم أخذ قيمة مراكز القطع الأجنبي التشغيلية المحمولة وذلك بعد تثقيلها بأوزان التثقيل ، أما المخاطر التشغيلية تقاس وفقا لأسلوب المؤشر الأساسي حيث يتم أخذ متوسط ثلاث سنوات لصافي ايراد البنك من الفوائد والعمولات ومن ثم تثقيل الناتج بأوزان التثقيل السابقة الذكر .

مما سبق نلاحظ أن مقام الكسر في احتساب نسبة كفاية رأس المال تؤخذ من الواقع الراهن وما تكتنفه من تغيرات ، في حين بسط الكسر الذي يتضمن رأس المال التنظيمي فيؤخذ كما هو على مر الأعوام دون الأخذ في الحسبان التغيرات التي تؤثر على قيمته ولا سيما التغيرات في أسعار صرف القطع الأجنبي ، وتأثير ذلك في القوة الشرائية للعملة المحلية المحتسب على أساسها رأس المال التنظيمي والذي يحتاج إلى معالجة للوقوف على النسبة الحقيقية لنسبة كفاية رأس المال .

نسبة كفاية رأس المال كما هي واردة في القوائم المالية المنشورة للمصارف على موقع هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية *1.

الجدول رقم(1) إعداد الباحث وبالاعتماد على البيانات المنشورة للمصارف على موقع هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية لأعوام الدراسة

عام 2014 / ألف ليرة سورية	بنك قطر الوطني	بنك بيمو	بنك الشام ل . س
رأس المال التنظيمي (1)	**35319098**	**10325228**	**9615981669**
الموجودات المرجحة بالمخاطر	12014419	42698610	16285395120
الحسابات خارج الميزانية المرجحة بالمخاطر	124236	2630057	118738340
مخاطر السوق	268426	0842052	861110000
المخاطر التشغيلية	615523	2529252	316301000
مجموعها (2)	**13022604**	**49699971**	**17581544460**
نسبة كفاية رأس المال = (1)*100/(2)	% 271.21	% 20.78	% 54.69

وفي الجداول التالية (2-3-4) سيتم احتساب نسبة كفاية رأس المال بعد تعديله بحسب سعر صرف الدولار لكل عام على حدة من سنوات الدراسة .

- محولة للدولار بحسب سعر صرف الدولار حسب نشرة مصرف سورية المركزي للتعامل مع المصارف ومؤسسات الصرافة المرخصة رقم 293 تا 2012/12/31 بسعر 77.27 ل . س

- محولة للدولار بحسب سعر صرف الدولار حسب نشرة مصرف سورية المركزي للمصرف التجاري السوري لأغراض التدخل رقم 249 تا 2013/12/31 بسعر 141.37 ل . س

- محولة لليرات السورية بحسب سعر صرف الدولار الصادرة عن مصرف سورية المركزي للعملات الأجنبية رقم 339 تا 2010/12/30 سنة الأساس بسعر 46.52 ل . س . في حين كان السعر في 2014/12/31 هو 180.35 ل.س

الجدول رقم(2) إعداد الباحث وبالاعتماد على البيانات المنشورة للمصارف على موقع هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية لأعوام الدراسة

بنك قطر الوطني / ألف ل.س	سعر 13/12/31	سعر 12/12/31	سعر 10/12/31
رأس المال التنظيمي (المعدل)	27685394	15132248	9110291
الموجودات المرجحة بالمخاطر	12014419	12014419	12014419
الحسابات خارج الميزانية المرجحة بالمخاطر	124236	124236	124236
مخاطر السوق	268426	268426	268426
المخاطر التشغيلية	615523	615523	615523
مجموعها	13022604	13022604	13022604
نسبة كفاية رأس المال المعدلة	%212.59	% 116.20	% 69.96

الجدول رقم(3) إعداد الباحث وبالاعتماد على البيانات المنشورة للمصارف على موقع هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية لأعوام الدراسة

بنك بيمو/ ألف ل.س	سعر 13/12/31	سعر 12/12/31	سعر 10/12/31
رأس المال التنظيمي (المعدل)	8093574	4423785	2663317

الموجودات المرجحة بالمخاطر	42698610	42698610	42698610
الحسابات خارج الميزانية المرجحة بالمخاطر	2630057	2630057	2630057
مخاطر السوق	0842052	0842052	0842052
المخاطر التشغيلية	2529252	2529252	2529252
مجموعها	49699971	49699971	49699971
نسبة كفاية رأس المال المعدلة	% 5.36	% 8.90	% 16.28

الجدول رقم (4) إعداد الباحث وبالاعتماد على البيانات المنشورة للمصارف على موقع هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية لأعوام الدراسة

بنك الشام ل . س	سعر 13/12/31	سعر 12/12/31	سعر 10/12/31
رأس المال التنظيمي (المعدل)	7537629	4119916322	2480374108
الموجودات المرجحة بالمخاطر	16285395120	16285395120	16285395120
الحسابات خارج الميزانية المرجحة بالمخاطر	118738340	118738340	118738340
مخاطر السوق	861110000	861110000	861110000
المخاطر التشغيلية	316301000	316301000	316301000
مجموعها	17581544460	17581544460	17581544460
نسبة كفاية رأس المال المعدلة	%42.87	% 23.43	% 14.11

مناقشة وتحليل التغيرات التي طرأت على تلك البيانات

بالنسبة لرأس المال المكتتب به والمدفوع : نلاحظ بأن بنك قطر الوطني كان من المصارف السباقة التي عملت على تحقيق الزيادة المطلوبة على رأسمالها بحكم القانون ، حيث بلغ رأس ماله خمسة عشر مليار ليرة سورية في السنوات الأربع وهي تفوق المبلغ المطلوب للمصارف التقليدية ، بينما في دراستنا نلاحظ أن رأس المال أصبحت قيمته الحقيقية في عام 2013 إلى مبلغ 4935983573 ل . س في حين تراجعت في عام 2014 إلى مبلغ 3869143332 ل.س مقارنة مع عام 2010 والبالغ رأسمالها 15.000.000.000 ل.س ، وذلك بنسبة تراجع بلغت 54.66 % عام 2013و78.39 % عام 2014هي تعادل نفس نسبة تغير أسعار صرف الدولار خلال أعوام الدراسة حيث بلغت عام

2013 = 77.27 * 100 / 141.37 = 54.66 %

2014 = 141.37 * 100 / 180.35 = 78.39 %

في المرحلة التالية سيعمل الباحث على معرفة الاختلاف والتغير الذي طرأ على نتائج السنة المالية للمقارنة على أساسها وللوقوف على التغيرات والتبدلات التي طرأت على قيمة العملة المحلية وقوتها الشرائية نتيجة التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية ، حرصا وإيمانا منا على ضرورة تأمين وتحصين القيمة الفعلية والحقيقية للنتائج المالية للمصارف الخاصة السورية لضمان حسن وسلامة ونزاهة تلك البيانات لمستخدميها من مستثمرين وزبائن وعملاء ومساهمين من خلال دراسة أثر ها على المصارف سلباً أم إيجاباً .

حيث كانت كل 100 ل.س بداية عام 2013 تشتري 1.29 $ عندما كان سعره 77.27 ل.س
في حين ال 100 ل.س نهاية عام 2013 أصبحت تشتري 0.71 $ عندما أصبح سعره 141.37 ل . س
وفي نهاية عام 2014 أصبحت تشتري 0.55 $ عندما أصبح سعره 180.35 %
نسبة الانخفاض في القوة الشرائية لليرة تجاه الدولار كانت 0.71 * 100 / 1.29 = 55.04 % عام 2013
في حين كانت نسبة الانخفاض في القوة الشرائية لليرة تجاه الدولار 0.55 * 100/ 0.71 = 77.46 % عام 2014
بمعنى أن رأس المال قد فقد جزء من قوته الشرائية لسلعة ما مثل الدولار بما قيمته
عام 2013 = 15000000000 – 4935983573 = 10064016427 ل . س
عام 2014 = 15000000000 – 3869143333 = 11130856667 ل.س

بينما كان بنك الشام الإسلامي رأسماله 4.981.566.850 ل.س عام 2010 عمل على إحداث زيادة عام 2011 أوصلت رأسماله لمبلغ 4.991.666.301 ل.س في حين وصل رأسماله عامي 2012 و 2013 و 2014 إلى 5.000.000.000 ل.س

وبالرغم من هذه الزيادات المتتالية إلا أنه لم يصل إلى المبلغ المطلوب وهو خمسة عشر مليار ليرة سورية للمصارف الإسلامية هذا من جهة ، ومن جهة أخرى بحسب دراستنا نلاحظ تراجع القوة الشرائية لرأس المال مقابل الدولار حيث بلغت عام 2013 = 5000000000 – 1645327873 = 3354672127 ل . س

وفي عام 2014 = 5000000000 – 1289714444 = 3710285556 ل.س

بمعنى أن رأس المال (بحسب المفهوم المالي لرأس المال) كان عام 2010 هو الأفضل رغم الزيادات المتلاحقة التي طرأت عليه.

كذلك الأمر بالنسبة لبنك بيمو السعودي الفرنسي حيث كان رأسماله 3.705.000.000 ل.س عام 2010 عمل على زيادته إلى 5.000.000.000 ل.س خلال أعوام 2012 – 2013 – 2014 لكنه أيضا لم يصل للمبلغ المطلوب بحسب القانون الذي يحدد مبلغ عشرة مليارات ل.س للمصارف التقليدية ، ومن جهة أخرى نلاحظ بحسب الدراسة تراجع القوة الشرائية لرأس المال أيضا مقابل الدولار حيث بلغت عام 2013 = 3354672127 ل . س وعام 2014 = 3710285556 ل.س قيمة مفقودة من جدارة رأس المال الشرائية، مما يتطلب الوقوف بكل جدية اتجاه الحرص على المحافظة على القوة الشرائية لرأس المال المستثمر واتخاذ الإجراءات المناسبة حيال ذلك.

وهذا الأمر يندرج بشكل عام على كافة عناصر وبنود المراكز المالية للمصارف عينة الدراسة ، بمعنى أن المصارف تأثرت جوهريا ولو بشكل ضمني (غير ظاهر) نتيجة الانخفاض والتغير في قيمة العملة المحلية المعدة المراكز المالية بناء عليها ،إلى جانب قيامها في هكذا ظروف إلى توزيع أرباح من شأنها أن تعمل على تآكل رأس المال بشكل أو بآخر ، إلى جانب الظروف التي تعمل بها في ظل الأوضاع الراهنة من إغلاق لبعض فروعها وخسائر في بعض موجوداتها الثابتة ، ناهيك عن المخاطر التي تعترضها من مخاطر السوق والسيولة والإئتمان والتشغيل وحفظ حقوق المساهمين والزبائن ، كل هذا يشكل دافع وحافز إضافي لضرورة الاسراع في تنفيذ الزيادات المقررة بحكم القانون رقم (3) لعام 2010 لرؤوس أموالها لتصل للحد المطلوب ، لاسيما أن هناك تزايداً مطرداً في سعر الدولار موضوع القياس حيث وصل بتاريخ 2014/12/31 إلى سعر 180.35 ل.س حسب نشرة أسعار الصرف للمصرف التجاري السوري لأغراض التدخل رقم 289 الصادرة عن مصرف سورية المركزي.

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات :

1 -تأثر رؤوس أموال المصارف السورية الخاصة بالتغير الحاصل على أسعار صرف القطع الأجنبي مما من شأنه أن يؤثر في ضمان وسلامة استمراريتها، وهذا ما ظهر جلياً لدى بنك قطر الوطني لكون رأس ماله النقدي كان ثابتاً خلال السنوات الثلاث ثم تغيرت القيمة الحقيقية له كما رأينا في أعوام 2013 – 2014 قياساً مع عام 2010 .

2 -انخفاض نسبة كفاية رأس المال لعام 2014 عندما قيمنا رأس المال الأساسي بأسعار الصرف لتلك الأعوا ، وملاحظة التراجع والانخفاض الذي طرأ عليها .

3 -من ناحية معاكسة ستفقد المصارف فرص بديلة قد تكون متاحة لها بشكل آخر نتيجة التغيرات في القوة الشرائية للنقود من جراء ايداعاتها لدى المصارف كون الفوائد الدائنة المحققة عليها لا تغطي ذلك الانخفاض في قيمتها.

4 -تراجع في الفائض الكبير في السيولة الذي كان متاح وعانت منه المصارف الخاصة سابقاً .

5 -وضوح العلاقة بين مصرف سورية المركزي والمصارف العاملة فيما يتعلق باحتساب كفاية رؤوس أموالها، والتزامها بمقررات لجنة بازل الدولية .

6 -تتمتع المصارف العاملة بنسبة كفاية لرؤوس أموالها أعلى من تلك النسب المحددة في اتفاقية بازل والسلطات الإشرافية.

التوصيات :

1 -ضرورة لفت انتباه المصارف الخاصة إلى أهمية تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم 29 (التقرير المالي في الاقتصاديات ذات معدل التضخم المرتفع) إلى جانب تطبيقهم المعيار المحاسبي الدولي رقم 21 (آثار التغيرات في أسعال العملات الأجنبية) بغية المحافظة على رؤوس أموالهم من التآكل .

2 -ضرورة ملاحظة المدققين الخارجيين لأثر التغيير الحاصل في القوة الشرائية للنقود في قوائم وبيانات المصارف الخاصة السورية في تقارير المراجعة حفاظاً منهم على حقوق أصحاب الملكية والمساهمين .

3 -تفعيل تركيز الاعتماد على محاسبة التغيرات في أسعار العملات الأجنبية من قبل إدارات ومحاسبي المصارف الخاصة السورية لكون الاستمرار في إظهار البيانات المالية حسب التكلفة التاريخية من شأنه أن يفقدها للمصداقية المطلوبة تجاه مستخدمي تلك البيانات مع تعديل سعر الفوائد الممنوحة على الودائع تشجيعا لأصحابها على عدم سحبها أو كسرها وتشجيع الزبائن على الإيداع بشكل يغطي ولو نسبيا التغير في القوة الشرائية للنقود .

4 -تفعيل فكرة دفع تعويضات خسارة عن الودائع المصرفية للزبائن ولو رمزياً من قبل المصارف .

5 -العمل على تطوير بعض المبادئ و الفروض والمفاهيم المحاسبية المتبعة في القياس المحاسبي لتتلاءم مع التغيرات في مستويات الأسعار .

6 -ضرورة أن يتضمن تقرير مدقق الحسابات رأيه في القوائم المالية المعدلة و مدى إفصاحها عن حقيقة نتيجة نشاط المنظمة ومركزها المالي ، حتى يساعد مستخدمي القوائم المالية في الحكم السليم على آثار التضخم في المنظم .

7 -إقناع منتجي المعلومات المحاسبية المتاحة حاليا بضعف دلالة هذه المعلومات وعدم تعبيرها عن الواقع الحقيقي ، لذلك لابد أن تكون القوائم المالية متوافقة مع ظاهرة التغيرات في الأسعار.

8 -العمل على إعداد وضع برامج محاسبية جاهزة على الحاسوب لتعديل بنود القوائم المالية بما يتلائم مع التغيرات في الأسعار عند أعداد القوائم المالية لعام 2015 ، لاسيما وأن هناك ارتفاع ملحوظ في سعر الدولار حرصاً على تقديم بيانات مالية ملائم .

المراجع:

1) – عناية، غازي حسين" *التضخم المالي*" ، الإسكندرية : مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1985، ص .

2) – السقا ، أبو الخير ، *مشاكل معاصرة في المراجعة* 2002، ، طنطا ، ص 134

3) ANDRE , perold , " *the capital asset pricing model* " , journal of economic perspectives , 2004 , p 22

4) – حماد ، طارق عبد العال ، *موسوعة معايير المراجعة* الأجزاء 3-2-1، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، 2004 ، ص 644-645

– حماد ، طارق عبد العال ، *موسوعة معايير المحاسبة* الأجزاء 5-4-3-2-1، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، 2004 ، ص 47

5) – حسن، ماهر الشيخ **2005**)، قياس ملاءة البنوك الإسلامية في إطار المعيار الجديد لكفاية رأس المال، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي جامعة أم القرى، مكة المكرمة ، ص 9.

6) – دحدوح ، القاضي ، *مراجعة الحسابات المتقدمة* ، الجزء الثاني ، دار الثقافة للنشر ، عمان ، 2009 ، ص 26 – 32

7) – فراس رجاء الدين بك الشريف ، *أثر كفاية رأس المال على السياسة الإئتمانية للمصارف* ، دراسة تطبيقه على المصرف التجاري السوري ، رسالة الماجستير في المحاسبة – جامعة دمشق(الكتاب منشور 2014)

8) – حسن أحمد ، *دور معايير لجنة بازل لكفاية رأس المال في تطوير العمل الرقابي في القطاع المصرفي في سورية* ، دراسة لنيل درجة الدكتوراه في المحاسبة – جامعة حلب – 2008.

9) – JAUN , blanco , " *the effectivesness of bank capital adequacy requirement ,a theoretical and empirical approach* " university of spainsh , 2000 ,

10) THILO ,pausch & PETER welzel , " *credit risk and the role of capital adequacy regulation* " , university of Augsburg, 2002

11) – حشاد ، نبيل ، *دليلك الى التطبيق العملي لبازل 2 في المصارف* ، اتحاد المصارف العربية ، بيروت ، 2005 ص20- 21

12) – خريوش، حسني، الزعبي، خالد، العبادي، محمد (1425/2004 هجري)، العوامل المؤثرة على درجة الأمان المصرفي" دراسة ميدانية"، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد والإدارة، م 18، ع 2، ص 67 .

13) – الكور، عز الدين مصطفى (2010)، الهيكل- الوصف- الأداء- والمنافسة في صناعة البنوك الأردنية، ورقة عمل، http://www.pdfmachine.com/?cl ، ص 10

14) – الجنابي، هيل عجمي (2005)، **إدارة البنوك التجارية والأعمال المصرفية**، الطبعة الأولى، دار المسار للنشر والتوزيع، المفرق، الأردن ، ص 273.

15) – محمد أيمن عزت الميداني – *أداء وموقع المصارف الخاصة في النظام المصرفي السوري* – ندوة الثلاثاء الاقتصادية الثالثة والعشرون – 2010

16) – أمين السيد أحمد لطفي ، *فلسفة المراجعة* ، دار نشر الثقافة ، الاسكندرية ، 2008 ، ص 220 – 242

17) – عليان وادي ، مدحت فوزي "(2006) *أثر التضخم على الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية في الوحدات الإقتصادية الفلسطينية* رسالة ماجستير ، كلية الاقتصاد ، جامعة غزة ، فلسطين ، ص 32 – 125

18)– علي ، مختار إسماعيل " (1989) *الإطار العلمي للمحاسبة عن التضخم وأثره على إعداد القوائم المالية*"، رسالة دكتوراة غير منشورة، كلية التجارة، جامعة قناة السويس، مصر ، ص 5

19) - Norby, William C. (1981, December 17)" *Interprelation of Inflation Accounting Information*", p49- Retrieved 20/12/2005 from, www.newman .baruch. cuny. Edu

20) – شحاتة، أحمد و بد وي، محمد" *المحاسبة المالية المتقدمة* " ، الإسكندرية : دار الجامعة الجدي،20 ، ص371

21) – سليم ، محمد عبيد" (1997) *الموازنات التخطيطية والتضخم*"، جرش للبحوث والدراسا ت، الأردن . –المجلد الأول، العدد الثاني، ص 115

22) – شعبان ، حامد عبد المعطي) 1986" (*مصداقية المعلومات المحاسبية في ظل التضخم*" ، مجلة البحوث التجارية ، بكلية التجار ة، جامعة الزقازيق، السنة الثامنة ، المجلد الثامن ، العدد التاسع والعاشر، مصر ، ص129